الفصل الأول

الإطار النظري والمنهجي للدراسة

المبحث الأول:

مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها.

المبحث الثاني:

المنهج والنظرية المعتمدة في الدراسة.

المبحث الأول
مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها

أولًا. مشكلة الدراسة :

إن مشكلة الدراسة تُعدّ الخطوة الأولى من الخطوات الرئيسة في البحث العلمي، إذ تشكل مرتكزًا عامًا يؤثر في خطوات البحث اللاحقة المتعلقة بالعملية البحثية مثل تحديد الأهداف، وبناء الفروض، واختيار المنهج والنظرية، والأدوات المستخدمة في الدراسة، ونوع البيانات التي يسعى الباحث للحصول عليها، ولإنجاز تلك الخطوات لابد من تحديد مشكلة تستحق الدراسة، وعليه نقول انه لحاجة المجتمع اليمني لدراسات تتصدى للمشكلات الاجتماعية ومنها مشكلة الهجرة وآثارها الاجتماعية بصورة عامة وفي الأسرة بصورة خاصة، لإدراك الباحث لمثل هذه الحاجة، فقد تم تحديد مشكلة الدراسة بـ (الهجرة والتغير الاجتماعي في بناء ووظائف الأسرة اليمنية.. دراسة ميدانية)، لأنها مشكلة اجتماعية حيوية تستحق أن تكون موضوعًا لأطروحة دكتوراه ولاسيما أن الباحث عاش هذه المشكلة في مجتمعه اليمني.

وتعد ظاهرة الهجرة في اليمن سواء أكانت الداخلية منها أم الخارجية واحدة من أهم الظواهر الاجتماعية التي تتصل أبعادها بمختلف مناحي الحياة الاجتماعية، التي تمتد جذورها إلى أعماق التاريخ، ويعد اليمنيون من الرواد الأوائل الذين فتحوا بوابة الاطلاع والتفاعل مع مختلف مناطق العالم تقريبًا، إذ تشير المصادر القديمة إلى أن هجرة اليمنيين بدأت بين ١٤٠٠ – ١٣٠٠ قبل الميلاد إلى مناطق الهلال الخصيب بعد انهيار سد مأرب[1].

١- د. محمد احمد الزغبي، واحمد شجاع الدين، الهجرة اليمنية: طبيعتها وأسبابها ونتائجها، بحث مقدم إلى المؤتمر الأول للسياسات السكانية في الجمهورية اليمنية، منشورات الجهاز المركزي للإحصاء، صنعاء، ١٩٩١م،ص ١٦٩.

ولم تتوقف ظاهرة الهجرة من اليمن منذ ذلك الوقت؛ بل استمرت هذه الظاهرة إلى عدد من دول العالم التي تتوافر فيها عوامل الجذب وسبل العيش الرغيد حتى الوقت الحاضر.

وقد تعددت اتجاهاتها إذ هاجر اليمانيون إلى شرق أسيا وأفريقيا وإلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، واستراليا، ولعل أكبر الهجرات الحديثة هي التي اتجهت إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي بعد اكتشاف النفط في منطقة الخليج العربي، وزيادة أسعاره في ستينات وسبعينات القرن الماضي، وأخذت الهجرة اليمنية تتجه إلى هذه البلدان بأعداد كبيرة لقرب هذه البلدان من اليمن، إذ تشير بعض التقديرات الإحصائية إلى أن ما يقارب المليون وثلاثمائة شخص يمني قد هاجروا خلال العقود الثلاثة الماضية إلى مدن (السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين).

وأصبحت الهجرة اليمنية قضية عامة في المجتمع اليمني، إذ لوحظ أن هاجس الهجرة مازال عاملاً مؤثرًا يشغل تفكير الشباب وحلمهم أكثر من أي وقت مضى لحالة الركود الاقتصادي والاجتماعي في اليمن، وقد استقطبت الفئات العمرية الشابة القادرة على البذل والعطاء في عملية الإنتاج، وترتب على حركة الهجرة متغيرات اجتماعية كبيرة في مجمل البناء الاجتماعي في نظمه المختلفة بصفة عامة، وفي بناء الأسرة اليمنية ووظائفها بصفة خاصة، وإذا كانت الأسرة هي نواة المجتمع وخليته التي تمده بالحياة والاستقرار والديمومة.

عليه فان رصد التغيرات الاجتماعية التي حدثت في المجتمع والأسرة اليمنية بسبب الهجرة والتغير الملحوظ في بنائها ووظائفها وما ترتب عليه من حدوث المشكلات الاجتماعية الناتجة عن الصراع القيمي، بين قيم تقليدية وقيم وافدة فإن ذلك سيكون له بالغ الأثر والأهمية في المساعدة للوصول إلى آليات قائمة على استنتاجات وتوصيات تساعد على إعادة الاستقرار للأسرة اليمنية التي عصفت بها حركة التغير الاجتماعي الناتجة عن ضخامة حجم الهجرة اليمنية مقارنة بعدد السكان، وخاصة إذا علمنا أن

هنـاك رغبـة ملحـة بـين الأسـر المهاجـرة في الحفـاظ علـى القيـم المتوارثـة الداعمـة للتماسـك الأسـري والبحـث عـن تلـك الآليـات أو الوسـائل التـي تسـتطيع بواسـطتها تثبيـت القيـم الأصيلـة بـين أبنائهـا والمحافظـة علـى الموروث التقليـدي للأسـرة وتنطبـق مثـل هـذه الرغبـة علـى الأسـر المهاجـرة سـواء أكانـت داخـل اليمـن أم خارجـه.

إن عـدم الاسـتقرار السياسـي والاجتماعـي - الـذي مـر بـه اليمـن في أغلـب المراحـل التاريخيـة السـابقة، الـذي كان يسـتفحل بسـبب الصراعـات والحـروب القبليـة- قـد كـرس نوعًـا مـن العزلـة الاجتماعيـة الناتجـة عـن الانقسـامات القبليـة في المجتمـع اليمنـي، الأمـر الـذي لـم يسـاعد علـى قيـام دولـة موحـدة قـادرة علـى خلـق المنـاخ الملائـم لأحـداث تنميـة حضريـة يمكـن أن تشـكل عامـل جـذب للسـكان في المناطـق الريفيـة المتناثـرة، لـذا كانـت الهجـرة إلـى خـارج الوطـن هـي النمـط السـائد في المجتمـع.

وأدت التحـولات الاجتماعيـة والاقتصاديـة التـي تحققـت بفعـل الثـورة اليمنيـة منـذ سـبعينات القـرن العشـرين بالهجـرة الريفيـة للتوجـه نحـو المـدن اليمنيـة الناشـئة وبأعـداد كبيـرة وبصـورة غيـر مخططـة ولا مدروسـة، وسـاعدت الهجـرة الخارجيـة علـى زيـادة حركـة الهجـرة الداخليـة وفتحـت الرغبـة أمـام المهاجريـن بالتوجـه بأسـرهم للاسـتقرار في المـدن، وقـد أدت تحويـلات المهاجريـن وعوائـد الهجـرة الخارجيـة دورًا في زيـادة حركـة النشـاط العمرانـي والتجـاري داخـل تلـك المـدن[٢](❖).

وتشـير الحقائـق إلـى تزايـد هجـرة سـكان الريـف نحـو المناطـق الحضريـة في اليمـن، فقـد شـكل هـؤلاء نسـبة عاليـة مـن سـكان المـدن ولاسـيما بعـد قيـام الوحـدة اليمنيـة في سـنة ١٩٩٠م التـي أضافـت بعـدًا جديـدًا آخـر في حركـة الهجـرة الداخليـة في اليمـن بـين الشـمال

٢- كثيـر مـن المنشـآت الاقتصاديـة الخاصـة التـي أنشـئت في المـدن اليمنيـة تعـود ملكيتهـا إلـى المهاجريـن مثـل معامـل صناعـة الطـوب والـورش الصغيـرة لصناعـة الألمنيـوم والحديـد وبعـض الفنـادق التـي تديرهـا أسـر المهاجريـن أو المهاجريـن العائديـن مـن الخـارج، وقـد اسـتفادت اليمـن مـن تحويـلات المهاجريـن في زيـادة الدخـل القومـي وزيـادة مدخـرات العملـة الأجنبيـة.وتشـير التقديـرات الصـادرة عـن البنـك المركـزي اليمنـي إلـى أن تحويـلات المغتربـين بلغـت عـام ١٩٩٠م علـى سـبيل المثـال(١١٣٣) مليـون دولار أمريكـي ومثلـث مـا بـين عـام ١٩٩٠م و ١٩٩٧م نسـبتي(١٧-٢٠٪)،مـن النـاتج المحلـي الإجمالـي وبـين (٢٥-٣٩٪) مـن مقبوضـات النقـد الأجنبـي: ينظـر بهـذا الخصـوص إصـدارات البنـك المركـزي اليمنـي، التقاريـر السـنوية للأعـوام ١٩٩٠- ١٩٩٧م.

والجنوب بعد إزالة حاجز التشطير الذي كان يقيد حركة الهجرة في السابق، وجاءت أزمة الخليج سنة ١٩٩٠م وبداية سنة ١٩٩١م لتشكل بدء منعطف جديد في ظاهرة الهجرة اليمنية عندما عاد (٧٣١٠٠٠)[٣] مهاجر من بلدان مجلس التعاون الخليجي واستقر معظمهم في المدن، الأمر الذي ترك آثارًا سلبية كبيرة فرضت نفسها على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في اليمن، مما أدى إلى زيادة النمو الحضري في تلك المدن، غير أن الذي لوحظ بعد مرور مدة من الزمن تصاعد حركة الهجرة الخارجية مرة أخرى لتراجع النمو الاقتصادي وعواقب المديونية على الدولة وانخفاض سعر الريال اليمني بسبب آثار حرب ١٩٩٤م في اليمن.

لقد ألقت جسامة ظاهرة الهجرة اليمنية سواء أكانت الداخلية منها أم الخارجية بظلالها على مختلف مناحي الحياة في المجتمع وعلى وجه الخصوص على بناء ووظائف الأسرة اليمنية.

وأخيرًا أثارت مشكلة الدراسة مجموعة من التساؤلات سنبحث على أجوبتها في ثنايا هذه الأطروحة بصورة عامة، والدراسة الميدانية بصورة خاصة، وهي:

١. ما الدوافع التي تؤدي بالمهاجرين اليمنيين إلى الهجرة؟

٢. ما أثر الهجرة في النواحي الاجتماعية بصورة عامة ؟ وهل أحدثت الهجرة تغيرًا في نمط حياة المهاجرين وأسرهم عما كانت علية قبل هجرتهم بصورة خاصة؟

٣. ما صلة المهاجرين بوطنهم؟ وما دورهم في عملية التنمية؟.

٤. ما التغيرات التي أحدثتها الهجرة على بناء ووظائف الأسرة اليمنية المهاجرة؟

٥. ما الفائدة التي حققها المهاجرون من هجرتهم ؟

٣- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للاحصاء، حصر المغتربين العائدين، ١٩٩١م، ص ٨.

٦. ما مدى تكيف المهاجرين وأسرهم مع نمط الحياة في المجتمعات المُهاجر إليها سواء أكانت داخل اليمن أم خارجه ؟ ومدى تكيفهم بعد العودة لوطنهم في المدن اليمنية التي هاجروا واستقروا فيها؟

ثانيًا. أهمية الدراسة :

يمثل موضوع الدراسة – المتمحور حول دور الهجرة في التغير الاجتماعي في بناء وظائف الأسرة اليمنية – أهمية كبيرة تستحق الدراسة والتحليل لأنه يتصدى لمتغيرَيْنِ مهميْنِ ومتلازميْنِ، فالهجرة تعد واحدة من أعقد المشكلات التي يعانيها المجتمع اليمني، والتغير الاجتماعي الناتج عنها يصيب ركائز مهمة في البناء الاجتماعي ومنها تأثيره في ركيزة حيوية من ركائز ذلك البناء ألا وهي الأسرة نواة المجتمع البشري وخليته الأولى التي تترشح من مساماتها (أعضائها) القيم والعادات والتقاليد من السلف إلى الخلف، غير أن هذه النواة بدأت تتعرض لتهديد ناتج عن رياح التغير الاجتماعي الذي بدأ يعصف ببنائها ووظائفها، وعلى الرغم من أن الهجرة ظاهرة اجتماعية لا اعتراض عليها إذا ما نُظمت من الدولة – وهو ما أشرنا إليه في مقدمة الأطروحة – غير أن الاندفاع العالي نحوها سواء أكان ذلك صوب المدن أو الخارج قد عرَّض المجتمع بصورة عامة والأسرة بصورة خاصة لمشكلات اجتماعية كبيرة ناتجة من تغير أساليب الضبط الاجتماعي التقليدية وحدوث الصراع القيمي بين الأجيال وتفكك أواصر الروابط القرابية بسبب تغير حجم الأسرة من المركبة أو الممتدة إلى النواة.

وكل هذه النتائج لها أهمية كبيرة استوجبت الدراسة والتحليل، فضلاً عن أهمية عامل حيوي أخر ناتج عن الهجرة يستحق الدراسة كذلك ألا وهو عامل الحراك الاجتماعي المتمثل في ما حققه بعض المهاجرين ولاسيما في حالات الهجرة الخارجية من نتائج إيجابية عادت بفوائد كبيرة على حياتهم وأسرهم في اليمن كزيادة مدخراتهم والتغيرات في أسلوب حياتهم التي تبدو عليها ملامح الرفاه عما هي عند غيرهم واغتناء المهاجرين للكماليات والسيارات الحديثة وبناء المساكن وشراء الأرض،

وتوظيف مدخراتهم في مشاريع التنمية الاستثمارية، الأمر الذي غدت بموجبه الهجرة رغبةً كبيرة لدى شريحة واسعة من الشباب الذين لم يتمكنوا من الحصول على فرص عمل تحقق أهدافهم في الحياة العملية والأسرية، فضلاً عن كون الهجرة في اليمن تمثل ظاهرة مجتمعية ارتبطت بالعادات والممارسات الاجتماعية وظهرت في الموروث الثقافي والأهازيج والأغاني الشعبية، والعلاقات الاجتماعية، وعاملاً مؤثرًا في التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي حدثت في المجتمع اليمني وخاصة ما شهده اليمن في العقدين الأخيرين من حركة نمو واسعة للهجرات الداخلية، ولاسيما تلك الهجرات المتجهة من الريف إلى الحضر مما ساعد على زيادة حجم السكان في المدن.

وقد أدت الهجرة الخارجية – كما أسلفنا– دورها في زيادة حركة الهجرة الداخلية، إذ نجد أن نسبة كبيرة من المهاجرين الريفيين إلى المدن هم من أسر المهاجرين في الخارج أو من العائدين من خارج اليمن، الأمر الذي أدى إلى زيادة الضغوط على الخدمات الاجتماعية، فضلاً عن آثار هذه الهجرة في تغير نمط حياة المهاجرين وأسرهم.

وعليه فان ظاهرة الهجرة بما أحدثته من تغيرات اجتماعية في اليمن بصورة عامة و في بناء الأسرة اليمنية ووظائفها بصورة خاصة، تمثل قضية حيوية تستحق الدراسة والتحليل لتسليط الأضواء على زوايا جديدة من أجل استكمال جهود الدراسات السابقة التي ركزت على دراسة الهجرة، من زوايا مهمة أخرى، إذ تركزت الدراسات اليمنية للهجرة الداخلية على النواحي الديموغرافية (السكان) في حين ركزت دراسات الهجرة الخارجية على الجوانب الاقتصادية.

وتبدو أهمية هذه الدراسة كونها الأولى باعتقادنا التي حاولت استنباط دور الهجرة بفرعيها الداخلي والخارجي على بناء ووظائف الأسرة اليمنية.

ومن هنا فإن هذه الدراسة تحظى بأهمية كبيرة لأنها تغوص في أعماق الجوانب الاجتماعية للهجرة، وعلى وجه الخصوص رصد التغيرات الاجتماعية الناتجة عن

الهجرة على الأسرة اليمنية، وذلك سيساعد على نحو أو آخر من خلال التوصيات والمقترحات التي ستخرج بها هذه الدراسة،على التخفيف من وطأة التغيرات السلبية الناتجة عن الهجرة على مجمل البناء الاجتماعي بصورة عامة والأسرة بصورة خاصة.

ثالثًا. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يأتي:

١. تعرّف دور الهجرة في التغير الاجتماعي في بناء الأسرة اليمنية ووظائفها بصورة عامة.

٢. تعرّف بناء الأسرة اليمنية ووظائفها قبل الهجرة وبعدها.

٣. المقارنة بين التغير الاجتماعي في بناء ووظائف الأسرة المهاجرة خارج الوطن، والأسرة التي بقيت في الوطن ولم تلتحق برب أسرتها المهاجر. وفضلاً عن تلك الأهداف الأساس فإن هذه الدراسة هدفت كذلك إلى:

٤. الكشف عن الآثار الاجتماعية الناجمة عن الهجرة اليمنية الخارجية في المجتمع اليمني.

٥. الوقوف على حجم واتجاهات الهجرة اليمنية الداخلية والخارجية.

٦. الوصول إلى توصيات ومقترحات تسهم في تعميق وترسيخ بناء ووظائف الأسرة اليمنية المهاجرة على أسس سليمة، بما يعزز من دورها الفاعل في التنشئة الاجتماعية والتنمية في المجتمع اليمني.

●●●

المبحث الثاني
المنهج والنظرية المعتمدة في الدراسة

أولًا. منهج الدراسة:

يشير مفهوم المنهج إلى الطريقة التي يتبعها الباحث في تناوله مشكلة الدراسة [٤]. التي تؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة مجموعة منظمة من المبادئ والقواعد العامة التي تواجه الباحث للوصول إلى نتائج معلومة [٥].

وتواجه العلوم الاجتماعية إشكاليات عديدة في دراسة الظواهر والتفاعلات الإنسانية، وذلك لتأثرها بعوامل متعددة ومعقدة، إذ لا يمكن فهمها وتحليها من غير معرفة العقل الظاهري والباطني للإنسان ومعرفة طبيعة المجتمع والمرحلة الحضارية التي يمر بها وتقدمه الحضاري والمادي [٦].

لذا فإن هذه العوامل تدفع إلى الاستعانة بطرق منهجية عدة للوصول إلى الحقائق والبيانات المتعلقة بموضوع الدراسة قيد البحث.

وقد يستعين الباحث في الدراسة الواحدة بأكثر من منهج كالمنهج التاريخي والمنهج الإحصائي والمنهج المقارن ومنهج دراسة الحالة ومنهج المسح الاجتماعي [٧].

وعليه فإن طبيعة موضوع دراستنا واتساعه دفعنا للاعتماد على مناهج متداخلة عدة وهي:

٤- د.عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، ط٣، مكتبة ألا نجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧١م، ص٢٠٠.

٥- ناهدة عبد الكريم حافظ، مقدمة في تصميم البحوث الاجتماعية، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٨١ م، ص٧.

٦- د.إحسان محمد حسن، ود.عبد المنعم الحسني، طرق البحث الاجتماعي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل،العراق، ١٩٨١، ص٢٤.

٧- د.عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٣.

١. المنهج المقارن:

يستخدم المنهج المقارن عند مقارنة ظاهرة معينة بذاتها في نفس المجتمع خلال مدد تأريخية مختلفة، أو في حالة مقارنة الظاهرة الاجتماعية في أكثر من مجتمع واحد وخلال مدة زمنية محدودة [٨]، بهدف تعرّف أوجه الشبه والاختلاف التي تميز الظاهرة في المجتمعات المدروسة، بقصد الوصول إلى حكم معين يتعلق بموضوع الظاهرة في المجتمع وذلك من خلال تحديد عناصر التشابه والتباين بين وحدتين فأكثر [٩].

وقد استُخدم المنهج المقارن في دراستنا هذه في أماكن مختلفة من الدراسة للمقارنة بين اتجاهات الهجرة عالميًا ويمنيًا في الفصل الثاني، كما تمت الاستعانة بالمنهج المقارن أيضا عند استعرضنا للنظريات السوسيولوجية المختلفة التي تفسر ظاهرتي الهجرة والأسرة في الفصل الثالث، فضلاً عن مقارنة أوضاع أسر المهاجرين قبل الهجرة وبعدها، ولاسيما في الدراسة الميدانية.

٢. المنهج التاريخي:

هو أحد مناهج العلم الاجتماعي الذي يقوم بتفسير الحوادث الماضية [١٠]. وهو الطريقة التي تساعد على تفسير الظواهر الاجتماعية بالرجوع إلى خلفياتها التاريخية لتتبع نشأتها وتطورها التاريخي [١١].

وقد استخدمنا هذا المنهج في الفصل الثاني عند استعراض اتجاهات الهجرة عبر المراحل التاريخية، وكذا عند بحثنا التغيرات التي طرأت على البناء الاجتماعي بعامة والنظام الأسري بخاصة في الفصلين الثالث والرابع.

٨ - د. إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع: دراسة تحليلية في النظريات والنظم الاجتماعية، مطبعة التعليم العالي، بغداد، العراق، ٢٠٠٠م، ص٢٤.

٩- محمد صفوح الأخرس، المنهج وطرائق البحث الاجتماعي في علم الاجتماع، ط١، منشورات جامعة دمشق، سوريا، ١٩٩٧م، ص١٠٣.

١٠ -د. عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، مصدر سبق ذكره، ص٢١٥.

١١- د.إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع: دراسة تحليلية في النظريات والنظم الاجتماعية، مصدر سبق ذكره، ص٦٥.

٣. منهج المسح الاجتماعي الميداني:

يُعرف منهج المسح الاجتماعي الميداني بأنه محاولة منظمة لجمع وتحليل وتفسير البيانات الاجتماعية من خلال المقابلات المقننة أو استمارات البحث بغرض الحصول على معلومات من المبحوثين[١٢] في بيئتهم من حيث ظروف معيشتهم ومناشطهم وتكوينهم الاجتماعي وبصورة موضوعية [١٣].

ويقوم المسح الاجتماعي الميداني على طريق المسح الشامل لجميع وحدات مجتمع الدراسة او المسح بالعينة بانتقاء عينة ممثلة للمجتمع الكلي.

وإذا ما تم اختيار المسح بالعينة على أساس سليم فسوف يحقق أغراض البحث في الحصول على وصف دقيق وثابت للظاهرة المدروسة واختصاراً للجهد والوقت والكلفة أيضًا [١٤].

وقد تمت الاستعانة بهذا المنهج لجمع البيانات والمعلومات عن مجتمع الدراسة من الأسر اليمنية المهاجرة، والمعتمدة على أدوات البحث مثل الاستمارة الاستبيانية والمقابلات الشخصية والملاحظة بالمشاركة، وأساليب التحليل الإحصائي باستخدام الطرائق الإحصائية للقياس وذلك لتقصي المعلومات والبيانات على موضوع الدراسة وتحليلها.

ويعد منهج المسح الميداني من أهم المناهج العلمية التي ترشد الباحث وتوجهه نحو جمع البيانات والمعلومات الحقلية التي يحصل عليها من خلال مجتمع البحث.

٤. المنهج الاستنباطي:

هو أسلوب في البحث العلمي يؤدي استخدامه إلى الانتقال من العام إلى الخاص أي من التعميمات إلى الاستنتاجات المنفردة [١٥].

١٢- د.محمد الجوهري، طرق البحث الاجتماعي، ط١، مطبعة المجد، مصر، ١٩٧٨ م، ص١٠١.

١٣- د.عبد القادر القصير، الأسرة المتغيرة في المدينة العربية، ط١، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٩٩م. ص١٧.

١٤- د.محمد علي محمد، علم الاجتماع والمنهج العلمي، ط٣،دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ١٩٨٨، ص١٩٥ - ١٩٦.

١٥-د.عبد الرزاق مسلم الماجد،مذاهب ومفاهيم في الفلسفة والاجتماع، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ١٩٧٧م، ص٩.

وقد تم توظيف هذا المنهج في دراستنا الحالية في الفصل الرابع، إذ تم تحليل عناصر البناء الاجتماعي في المجتمع اليمني إلى عناصره الأولية لمعرفة التغير الاجتماعي الذي أحدثته ظاهرة الهجرة على عناصر البناء الاجتماعي ولاسيما على النظام الأسري.

ثانيا. النظرية المعتمدة في الدراسة:

على الرغم من صعوبة تحديد نظرية واحدة تفسر ظاهرة الهجرة نعتقد بأن النظرية البنائية الوظيفية هي أكثر قربًا وانطباقًا على تفسير ظاهرة الهجرة والتغير الاجتماعي في بناء ووظائف الأسرة اليمنية. لطبيعة الدراسة واتساعها وخاصة فيما يتصل بأبعاد هذه الظاهرة في المجتمع.

إذ بموجب النظرية البنائية الوظيفية يمكن رصد دور الهجرة في التغير الاجتماعي في أنظمة البناء الاجتماعي بصورة عامة، وفي بناء ووظائف الأسرة بصورة خاصة، ومدى التفاعل والتأثير المتبادل بين تلك الأنظمة، وذلك من خلال دراسة وتحليل المجتمع نسقًا تتساند متغيراته وظيفيًا [١٦].

انطلاقًا من المبدأ الذي تقوم عليه هذه النظرية التي تعد المجتمع مكونًا من أجزاء عدة أو عناصر تتبادل التأثير لأن أي تغير في جزء من هذه الأجزاء يؤثر، ضرورةً في بقية الأجزاء الأخرى.

إذ يتمحور المدخل البنائي الوظيفي حول تفسير وتحليل كل جزء وإبراز الطريقة التي تترابط بها الأجزاء والعلاقات فيما بينها، فضلاً عن علاقة الأجزاء بالكل، أي بالنسق الاجتماعي الكلي الذي يتكون من الأنساق الفرعية مثل النظم الاجتماعية ومنها النظام الأسري.

فالهجرة، ظاهرةً اجتماعية، تتكون من عناصر عدة متساندة تسهم فيها عوامل طاردة قد لا تكون تلك العوامل وحدها سببًا مؤديًا إلى الهجرة ما لم يساندها

16- Cohen, P. S. Modern Social Theory, London, Heineman, 1968, P. 15.

بالمقابل عوامل جاذبة، فعامل الطرد الاقتصادي كثيرًا ما يصاحبه اتخاذ القرار بالهجرة، ويقابله العامل الاقتصادي الجاذب مثل توافر فرص العمل.

إن اعتمادنا على النظرية البنائية الوظيفية لأنها تساعدنا على فهم الطريقة التي تنظم بها الوحدات الاجتماعية للأسرة والعلاقات بين أجزائها، فالأسرة نسق اجتماعي فرعي يتكون من أجزاء عدة، ولهذه الأجزاء وظائف تتبادل.
التفاعل، وتأثير بعضها في بعض.

إن التغيرات التي تحدثها الهجرة تؤثر في النظام الأسري ولاسيما في بناء الأسرة ووظائفها فغياب الأب يؤثر في تنشئة الأبناء، وقد يزيد من مضاعفة دور الأم في الأسرة وفي تربية الأطفال.

إن اعتماد الباحث بدرجة كبيرة على النظرية البنائية الوظيفية لا يعني عدم الأفادة من نظريات أخرى في تحليل معطيات هذه الدراسة، إذ تمت الاستفادة أيضا من النظرية التفاعلية الرمزية التي تمتد جذورها إلى ذلك التفاعل بين الأفكار التي حملها المهاجرون الأوربيون إلى أمريكا، والبيئة الجديدة التي نشأت فيها والمبنية على أساس الملاحظة والتجربة [١٧].

ولذا فإن هذه النظرية التي ترتكز على التفاعل والاتصال في الأسرة وبين الأفراد يمكن الأفادة منها لدراسة العلاقات والتفاعل الذي يحصل في المجتمع الجديد المهاجر إليه، وخاصة علاقات التعاون والصراع، فالتعاون يظهر بين المهاجرين من جهة وبينهم وبين مجتمعاتهم من جهة أخرى، وأيضًا فإن حدة الصراع تبرز بين تمسك المهاجرين بقيم مجتمعاتهم الأصلية وقيم المجتمعات المهاجرين إليها[١٨].

١٧- د. معن خليل عمر، نقد الفكر الاجتماعي المعاصر، ط١،مطبعة النجاح الجديدة،الدار البيضاء، المغرب، ١٩٧٨م، ص٧١-٧٢.

١٨-د. إجلال إسماعيل حلمي، دراسات في علم الاجتماع الأسري، دار القلم، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ب. ت. ص٦٣.

وتمت الأفادة بعض الشيء من النظريات المعاصرة في تفسير العوامل الدافعة للهجرة وخاصة نظرية الطرد والجذب التي تشير إلى أن الهجرة تحدث لظروف اجتماعية واقتصادية طاردة، وفي المقابل هناك عوامل اجتماعية واقتصادية جاذبة للهجرة، وهذا ما سنوضحه في الفصل الثالث عند استعراض نظريات الهجرة، ولكن تبقى النظرية المركزية الموجهة لهذه الدراسة هي النظرية البنائية الوظيفية لأنها تظهر مدى التغير الاجتماعي الناتج عن الهجرة الذي يؤدي إلى تغير بناء الأسرة ووظائفها، فهذه النظرية تمثل جسرًا بين الهجرة والتغير في أنظمة البناء الاجتماعي بصورة عامة، وفي الأسرة بصورة خاصة، ومدى حدوث التأثير المتبادل بين تلك الأنظمة.

●●●